صدقي؛ كما تضمنت لقاءات الوفد مباحثات مع المستشار السياسي للرئيس المصري، د. أسامة الباز (**فلسطين الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨٧). وقد عارضت زيارة الوفد كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، وعبرتا عن رفضهما لها، واعتبرت الديمقراطية ان الزيارة «لاتخدم سوى توفير الغطاء للنظام المصري...» (**الحرية**، ٢٧/١٢/١٩٨٧).

العلاقات الفلسطينية ـ السورية

شهدت المساعي الفلسطينية الرامية إلى اعادة العلاقات مع سوريا نشاطاً ملحوظاً، تمثل في مجموعة اجراءات متبادلة بين م.ت.ف. وسوريا، يمكن تفسيرها في اطار «التقدم في اتجاه حسن النوايا». وفي مقدم هذه الاجراءات، قيام السلطات السورية باطلاق سراح بعض عناصر «فتح» المعتقلين في السجون السورية؛ وكذلك التدخل، ولو جزئياً، في مسألة فك الحصار، واعادة اعمار المخيمات، وادخال المواد الطبية والتموينية اليها. اما في الجانب الفلسطيني، فقد قام عضو المجلس الوطني الفلسطيني، حسيب الصباغ، بتاريخ ٤/١١/١٩٨٧، بتسليم نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، رسالة من قيادة م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٧)، أكدت، في بنودها الثمانية، أهمية علاقاتها مع سوريا، واستعدادها لابرام اتفاق تنسيق معها، ورغبة المنظمة في فتح صفحة جديدة مع دمشق، وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير في الجزائر. وأكدت الرسالة، أيضاً، أهمية التنسيق السوري ـ الفلسطيني، بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام، باشراف الأمم المتحدة، ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (**النهار**، بيروت، ٢/١١/١٩٨٧).

وقد ترافقت زيارة الصباغ إلى دمشق، مع تصريح أدلى به المتحدث باسم مقر الرئاسة السوري، جبران كورية، قال فيه: «انه ليس لسوريا خلافات شخصية مع أحد» (**فلسطين الثورة**، ١٢/١١/١٩٨٧).

أشاعت زيارة الصباغ، وكذلك تصريح كورية، أجواء تفاؤل بشأن مسيرة تصحيح العلاقات السورية ـ الفلسطينية، وتوقعت مصادر فلسطينية حدوث المصالحة، قبل عقد مؤتمر القمة العربي في عمان. وعبّر عرفات عن تلك الاجواء ووصفها بـ «الايجابية، وان هنالك حواراً بيننا وبين السوريين، واستلمنا منهم مذكرتين، وأرسلنا لهم رداً عليهما» (**السفير**، ١٤/١١/١٩٨٧). الا ان تلك المساعي، وما رافقها من اجواء تفاؤل، لم تلق تجاوباً سورياً، بل ان سوريا حرصت على التسويف والتأجيل، وعدم اعطاء اجابات واضحة، وأرسلت مجموعة من الاسئلة إلى قيادة م.ت.ف. تتعلق برؤية المنظمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وهكذا عقدت القمة العربية في ظل الخلاف الفلسطيني ـ السوري. وعلى الرغم من المصافحة البروتوكولية بين الاسد وعرفات، وكذلك اللقاء الذي تمّ بينهما، برعاية الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، فقد تمّ تسويف المصالحة إلى ما بعد القمة؛ الامر الذي اعتبره بعض الاوساط الفلسطينية خطوة سورية تكتيكية مؤقتة. وفي هذا السياق، أكد عضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبدربه، «أن هنالك امكانية لعقد لقاء سوري ـ فلسطيني رسمي قبل نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٦/١١/١٩٨٧). وفي المقابل، ومع عودة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، أبدت أوساط سياسية فلسطينية تخوفها من تأثير ذلك على مسار الجهود المبذولة لفتح صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ٣٠/١١/١٩٨٧)، الأمر الذي نفته أوساط م.ت.ف. وأوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان فتح مكتب م.ت.ف. في القاهرة، ورفع العلم الفلسطيني، واعادة العلاقات مع مصر إلى طبيعتها، لن تؤثر في اتصالات المنظمة مع دمشق، مضيفاً ان الحكومة السورية لم تتحفظ من القرار الذي اتخذ فيما يتعلق بحق كل دولة من الدول العربية في أن تعمل ما تراه مناسباً لأعادة العلاقة مع مصر، والدولة الوحيدة التي تحفظت هي ليبيا. وأكد القدومي ان الاتصالات بينه وبين فاروق الشرع مستمرة، وان اجتماعه مع الشرع، على هامش أعمال قمة عمان، طغى عليه التفاهم والمحبة (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٨٧). ومن الناحية العملية، لم تترك اعادة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، آثاراً سلبية في مسيرة